إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي للتحول من اقتصاد نفطي إلى «إنتاجي» وتنفيذ خطة «كويت جديدة 2035»

«المالية»: معالجة مشكلة «الميزانية» بالتعاون مع «مجلس الأمة»

■ هكذا دبرت الحكومة تمويل الميزانية: وقف اقتطاع الأجيال.. شراء أصول الاحتياطي العام.. استرداد أرباح المؤسسات.. إصدار قانون الاقتراض

صورة التقطت لمدينة الكويت حيث تبدو الشوارع خالية مع بدء سريان قرار الحظر الجزئي في البلاد (أ.ف.ب)

أحمد مغربي

في ظل الأوضاع الصعبة التي تمر بها الماليـة العامة للكويت جراء زيادة العجز المالي منذ أن بدأت أسعار النفط العالمية بالتراجع منذ عام 2014، وتفاقم هذا العجز بسبب الأوضاع الاستثنائية الراهنـة التي يمـر بها العالم بسـبب تداعيات وباء فيـروس كورونا والتي أفضت إلى زيادة في التزامات الدولة في ظل مزيد من التراجع في ايرادات النفط، شرعت وزارة المالية بتنفيذ خطة تضمنت إعادة تقدير الايرادات والمصروفات في الميزانية العامة، حيث اخذت في الاعتبار التقلبات الحادة والضغوط التي تعرض لها سـعر برميل النفط الخام الكويتي وكمية انتاجه المحددة من قبل منظمة «أوبيك» عند مستوى 2,5 مليون برميل يوميا، ووجهت الجهات الحكومية باتخاذ الاجراءات الهادفـة الى تخفيض بنود المصروفات غير الملحة وغير الضرورية مثل بنود الضيافة والمهمات الرسـمية والمؤتمرات والتدريب المحلي والخارجي وشراء الاجهزة والمعدات والاثاث.

وقـد اكـدت وزارة الماليـة فـي كل التعديـلات التـي جـرى ادخالها على المصروفات العامة، بحسب رصد قامت بـه «الأنبـاء»، بعدم المسـاس برواتب وحقوق الموظفين العاملين في كل الجهات الحكومية بأي شكل من الاشكال وعدم المسـاس بالمخصصات المالية المتعلقة باحتياجات المواطنين وخدماتهم العامة وعدم المسـاس بهياكل الدعوم المقدمة لهم، وخصوصـا ذوي الدخل المحدود والمتوسـط، وفـي الوقت ذاتـه تنفيذ المشاريع الانشائية والخدمية الضرورية.

فـي المقابـل، درسـت وزارة المالية مقترحات خاصة بايجاد موارد تمويل اضافية للميزانية العامة شملت ما يلي:

1 ـ وقف الاقتطاع من الايرادات العامة لصالح احتياطي الاجيال القادمة الا في حـال توافر فوائض (تعديـل القانون رقم 106 لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة).

2 ـ شراء صندوق احتياطي الاجيال القادمة لجانب مـن أصول الاحتياطي العام.

3 ـ اسـترداد أربـاح المؤسسـات الحكومية ذات الميزانيات المستقلة.

4 ـ اصدار قانون الاقتراض الحكومي مقابل الصكوك والسندات.

وتاريخيـا، بدأت مشـاكل الميزانية العامة في التفاقم منذ سنة 2014 حيث قام مجلس الوزراء بتوجيه وزارة المالية بالعمل على جملة من الاجراءات الهادفة الى مواجهة تداعيات تراجع اسعار النفط ومعالجة التحديات المالية التي تترتب على استمرار اعتماد البلاد على مصدر شبه وحيد وغير مستقر للدخل، واعدت الوزارة بالتعاون والتشاور مع الجهات ذات الصلة لذلك خطة اصلاحات مالية واقتصادية تضمنت عدة مسارات تهدف الى ترشيد الانفاق العام هي كالتالي:

1 ـ التخلـص من بنـود المصروفات غير المنتجة وغير المبررة.

2 ـ معالجة جوانب الهدر في مختلف بنود الانفاق الحكومي.

3 ـ وقف انشاء هيئات عامة جديدة.

4 ـ دراسـة دمـج بعـض الجهـات الحكوميـة والعامـة ذات الاغـراض المتشـابهة او التي تتسـم مهامها بقدر كبير من التداخل والتشابك والازدواجية.

وفـي مسـار تعزيـز الشـراكة بين القطاعـين العـام والخـاص، طرحـت الحكومة عدة مبادرات تهدف الى زيادة مساهمة القطاع الخاص في مشروعات البنية الاساسية، وتهيئة البيئة القادرة على توطين واستقطاب رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية، وفي مسار زيادة الايـرادات غير النفطيـة تم رفع كفاءة نظام تحصيل المبالغ المستحقة للدولة، كما تمت اعادة هيكلة الانتفاع بأراضي الدولة وعقاراتها.

أما الخطة المستقبلية المتعلقة بإعادة هيكلـة الاقتصاد الكويتي للتحول من اقتصاد نفطي إلى «إنتاجي» فهي تتمثل في محاور خطط التنمية متوسطة الاجل التي تخدم مسـار كويت جديدة ضمن رؤيـة 2035 والتي تهدف للتحول إلى مركـز مالي وتجاري رائـد في المنطقة والعالم.

وفـي مقابل تلـك التحديات لا تزال وزارة الماليـة حريصـة علـى معالجة مشكلة الميزانية العامة من خلال التعاون الوثيـق مع اعضاء مجلـس الأمة، كما تؤكد حرصها على الدراسة الموضوعية والمتأنية للرواتب والدعوم المقدمة من خلال مبـادرات البديل الاسـتراتيجي ودراسـة هياكل الدعـوم بهدف توفير مزيد من الحماية لمكتسـبات المواطنين المستحقين، وخصوصا اصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة.

القرار ستكون نتائجه «كارثية» على المؤسسة وشركاتها محلياً وعالمياً.. والحلّ بالتفاوض

«هيئة الاستثمار»: لن نضغط على «البترول» لإجبارها على تحويل الأرباح

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» مـن مصدر رفيع المسـتوى ان اجتماع لجنة الميزانيات والحسـاب الختامي الذي حضره وفد من وزارة المالية والنفط ومؤسسة البترول والهيئة العامة للاسـتثمار كان إيجابيا للغاية، وبه توافق على عدد من البنود حول الجهود التي تبذلها الجهات المعنية في توريد الأرباح المحتجزة، وعلى رأسها «البترول»، حيث أعربت الجهات أن هناك جهودا تبذل في التفاوض للوصول الى طريقة مناسـبة يتم من خلالها توريد الأربـاح المحتجزة بـدون التأثير على «البترول» وشركاتها التابعة.

وذكر ان الهيئة العامة للاسـتثمار لن تجبر مؤسسـة البترول الكويتية على تحويل الأرباح المحتجزة الخاصة بالسـنوات المالية من 2014/2013 حتى 2020/2019، وتبلـغ قيمتها أكثر من 4 مليارات دينار، لاسـيما ان التصرف الخاطئ في هذا الأمر ستكون له نتائج كارثية على أنشطة المؤسسة وشركاتها التابعة محليا وعالميا، حيث ان «البترول» تربطها عقود ملياية مع مقاولين محليين وعالمين وعقود توريد نفط ومشـتقات بترولية وقروض من بنوك محلية وعالمية، وعند التأثير على الوضع المالي لمؤسسة البترول فإن آثاره سـتمتد الى الدولة ككل التي تعتبر ضامنا لمؤسسة البترول والتزاماتها المالية.

وقال ان التفـاوض والوصول الى صيغة مناسبة لتحويل الأرباح المحتجزة قد يكون أفضل من التسرع في تحويل أرباح عام سـابق او أكثر دون الاتفاق على آلية مناسبة لتسديد الأرباح خلال السنوات المقبلة، دون التأثير على عمليات مؤسسة البترول الكويتية مستقبلا.

وذكر المصدر ان الاجتماع تطرق كذلك الى النظام المالي المقترح بين مؤسسـة البترول ووزارة النفط والمتعلق بأسس التحاسب على عمليات استكشاف وإنتاج وتسويق النفط الخام والغاز، مبينا أنه وفقا للدراسـة المعروضة فإن مؤسسة البتـرول ترغب فـي تحويل جزء من الإيرادات النفطيـة والاحتفاظ بالمبالغ المتبقيـة، وبعد ذلك يتم خصم تكاليف الإنتاج ثم تحويل 75٪ من الناتج وإبقاء 25٪ كربحيـة لدى مؤسسـة البترول الكويتية.

وقال: «نريد مرسوم تحاسب عادلا لا يرجح كفة على كفة ولا تكون تغطية العيوب السـابقة في الإدارة سببا في إصدار هذا المرسـوم»، مشيرا الى ان النموذج الذي سيتم تطبيقه في الكويت مطبق بالفعل في شركات عالمية وإقليمية مثل شركة أرامكو على سبيل المثال.

تجدر الإشارة الى أن مؤسسة البترول التزمت بسداد ما يقارب 1,8 مليار دينار من الأرباح للخزينـة العامة كجزء من الأرباح التي تمت جدولتها، وأن الأقساط المتفق على جدولتها في السـنة المالية 2021/2020 تقـارب 1,430 مليار دينار لم يتم توريدها الى الآن.

ارتفاع النفط وتوافر اللقاحات يدعمان الميزانية

شـكل الاتفاق الاخير الذي ابرمته منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» وحلفاؤها المنتجين من الخارج «أوبيك+» مطلع شهر مارس الجاري في تمديد التخفيضات حتى نهاية شهر ابريل المقبل واستمرار المملكة العربية السعودية في مبادرة الخفض الطوعي للانتاج بنحو مليون برميل يوميا، شـكل حافزا كبيرا في المحافظة على توازن السـوق النفطي وعلى اسـعار النفط لتجعل سعر البرميل يقفز لأعلى مستوياته على الاطلاق منذ انتشار جائحة كورونا ليتجاوز خلال اليومين الماضيين مستوى 70 دولارا للبرميل خام الاشارة برنت، كما ادت حالة التفاؤل بتوافر اللقاحات المضادة لفيروس كورونا الى دعم هذا التحسـن، وتلك العوامل مجتمعة لا شك أنها ستنعكس إيجابا على الايرادات العامة للدولة خلال العام الحالي، وهو الامر الذي سـيخفض من قيمة العجز المالي بنسبة كبيرة للغاية.

عودة المعدن الأصفر للارتفاع مرجّحة بالفترة المقبلة.. والانخفاض الحالي نتيجة تراجع الإقبال على الملاذات الآمنة

تجار مجوهرات لـ «الأنباء»: هبوط الذهب فرصة محفزة للشراء.. واقتناص المكاسب

باهي أحمد

يشهد سوق الذهب العالمي والكويتي خلال الفترة الحالية حالة من التذبذب وعدم الاستقرار، حيث يعاني المعدن الأصفر في الأسـواق العالمية من تراجع الأسـعار بشكل كبير وعزوف المستثمرين عن شرائه، والتوجه نحو أوعية استثمارية وادخارية أخرى تحقق عوائد أعلى، فيما يعاني السـوق المحلي من التداعيات السـلبية الناتجة عن فرض حظر التجول الجزئي وتقليص عدد ساعات عمل المحلات لتبدأ من السابعة صباحا وحتى الرابعة عصرا بحد أقصى.

وفي هذا السياق، التقت «الأنباء» بعدد من الخبراء الاقتصاديين والمختصين في مجال الذهب، حيث أشاروا الى ان تراجع الأسعار الحالي يأتي في ظل بدء عودة الأنشطة الاقتصادية للعمل بشكل طبيعي تدريجيا حول العالم، وبرامج التلقيح ضد جائحة فيروس كورونا، بالإضافة إلى حزم التحفيز التي اقرتها بعض الدول، حيث بدأ اقبال المستثمرين على الملاذات الآمنة يتراجع.

وفيما يخص فرض الحظر الجزئي في الكويت وتأثيره على سـوق الذهب المحلي، أكدوا أن السـوق بدأ بالتكيف مـع مثل هذه الإجراءات والأوضاع، حيث اسـتغل التجار الإغلاق الذي حدث خلال العام الماضي بالتواصل مع العملاء من خلال التطبيقات ووسائل التواصل الالكترونية، لتنشـط حركة بيع المعدن الأصفر من خلال هذه القنوات خلال أوقات الاغلاق وحظر التجول.. وفيما يلي التفاصيل:

أصحاب محلات الذهب يلجأون للبيع عبر القنوات الالكترونية للتغلب على إجراءات الحظر (زين علام)

في البداية، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة سبائك رجب حامد أن هبوط أسعار الذهب خلال الفترة الماضية، والذي وصلت فيه لأدنى المسـتويات المسـجلة في 9 أشهر، يعد فرصة مناسبة وجيدة لشراء المعدن الأصفر، خاصة أن كيلو الذهب في السوق المحلي يصل إلى 16,9 ألف دينار، وهي أسعار لم يكن أحد يحلم بها بعد أن وصل سعر الكيلو إلى 20 ألف دينار وهو ما يعد أكبر محفز لشراء الذهب حاليا.

وأشار حامد إلى أن ارتفاع قيمة الدولار أدى إلى هبوط أسـعار الذهب خلال الفتـرة الماضية، حيث وصلت قيمة «الدولار إندكس» إلى 92 نقطة، وهو مؤشـر يقيس قيمة الدولار مقابل بعض العملات الرئيسـية، مشـيرا الى أن هذه القيمة تعد مستوى قياسيا، إضافة إلى ارتفاع عوائد السندات الأميركية خاصة سندات العشر سنوات، حيث وصل العائد إلى 1,6٪ وهو رقم قياسي أيضا جاذب للاستثمار مما دفع المستثمرين إلى بيع الذهب وشراء عوائد السندات أو الاستثمار بها. وأضاف: «تأخير حزمة التحفيز الأميركية دفع الكثير للاعتقاد بأن الوضع الحالي قد تحسـن وعاد التعافي والانتعاش للأسـواق ولا حاجة للملاذات الآمنة، وأن هنـاك ضرورة لبيع الذهب وحيـازة الدولار وعودة شهية المخاطرة للأسهم والسندات».

وفيما يخص حظر التجول الجزئي في الكويت وتأثيره على سوق الذهب، قال حامد ان السوق المحلي سوف يتكيف مـع مواعيد الحظر الجديدة خاصة بعد التجارب السـابقة خلال العـام الماضي، حيث سـتنتعش عمليات التوصيل والبيع أونلاين كما أن المحلات ستبدأ الفتح في السابعة صباحا للاستفادة بوقت أكبر من ساعات العمل.

انخفاض الأسعار مستمر

من جانبه، قال الخبيـر الاقتصادي محمد رمضان ان انخفاض أسعار الذهب مؤخرا يأتي بسبب وجود التطعيمات وفتح العديد من الأنشـطة الاقتصادية، علاوة على اعلان العديد من الدول عن خطط لفتح الاقتصاد وخطط تحفيزية أخرى، حيث يرتفع الذهب مع التضخم غير المتوقع.

وأضاف رمضان أن الذهب انخفض بما يزيد على 10٪ خلال العام الحالي، وهو مؤشر واضح على انفتاح الاقتصادات واجـراءات التطعيم وعودة المصانع وغيرها إلى الانتاج، فعودة النشاط الاقتصادي يساهم في هبوط أسعار الذهب لذلك فالمستثمر لا يلجأ إلى الذهب في الوقت الحالي خاصة أن الرؤية الضبابية خلال العام الماضي باتت أكثر وضوحا، متوقعا أنه في حالة استمرار عمليات الانفتاح الاقتصادي بدون أي توترات ومستجدات ومخاطر جديدة فإن الذهب سيستمر في الهبوط وهي الصورة التي يتجه إليها العالم في الوقت الحالي وهي الانفتاح بشكل كامل.

ملاذ آمن

من جهته، قال سيد رضا من مجوهرات كنوز الشرق ان أسعار الذهب عادة ما تشهد ارتفاعا وهبوطا بشكل دائم، ولكن الفترة الأخيرة شهدت انخفاضا كبيرا وهو ما يعود للأسـواق العالمية والمؤسسات المالية الكبرى فحين زيادة العوائد على السندات تتزايد عمليات بيع الذهب ويخرج المضاربـون في السـوق للحصول علـى فرصة لتحقيق ربح أكبر.

وفيما يخص تأثير فرض حظر التجول الجزئي بالبلاد على سـوق الذهب، قال رضا ان محلات الذهب باتت على تواصل مستمر مع زبائنها من خلال المنصات الالكترونية الخاصة بها، فتسـتطيع اتمام عملية الشراء بشكل كامل من خلالها، مشيرا إلى أن حركة الذهب في الأسواق تشهد معدلات مرتفعة وإقبالا كبيرا من قبل الزبائن فالذهب يعد «زينـة وخزينـة» كما أن نزول أسـعار الذهب يعد عاملا مشجعا لعمليات الشراء في الفترة الحالية.

الكويت السابعة عربياً في احتياطي الذهب بحجم 79 طناً

احتلت الكويت المرتبة السـابعة في الترتيـب العربي من حيث حجم احتياطيات الذهب عند 79 طنا، وذلك وفقا لتقرير مجلس احتياطي الذهب العالمي لشهر مارس.

وجاء في التقرير ان السـعودية احتفظـت بمركز الصدارة عربيا من حيث حجم احتياطيات الذهب، حيث إن حيازات المملكة من الذهب ضمن احتياطات البنك المركزي بلغت 323,1 طنا، تشـكل فقـط 4,1٪ من إجمالي احتياطياتها من الأصول، لتحتل المرتبة الـ18 عالميا. تحتفظ البنوك المركزية بسلة من الأصول التي يتم إصدار عملاتها المحلية مقابلها، وتتنوع تلك الأصول بين احتياطيات من النقد الأجنبي، والذهب وبعض الأصول الورقية الأخرى.

فيما جاء لبنان في المركز الثاني عربيا وبفارق مركزين فقط عن السعودية فـي الترتيب العالمـي، باحتياطيات بلغـت 286,8 طنا من الذهب، إلا أنه يمثل نحـو 40٪ مـن احتياطياتـه من الأصول، تلته الجزائر مع 173,6 طنا من الذهب تمثل 18٪ من الاحتياطي، فيمـا احتفظـت ليبيا بالمركز الثالث باحتياطي 116,6 طنا وفي المرتبة الـ33 عالميا، كما مثل الذهب نحو 8,3٪ من إجمالي احتياطيات البنك المركزي الليبي من الأصول الأجنبية.

وبأقل من 100 طن من الذهب جاءت باقي الدول العربية، حيث احتل العراق المرتبة الخامسة عربيا والـ38 عالميا، باحتياطي يبلغ 96,4 طن، فيما جاءت مصر في المرتبة السادسة باحتياطيات تبلغ 80,2 طنا، مثلت 10٪، و12,4٪ من احتياطي الأصول الأجنبية للدولتين على التوالي. ورغم شهرة أسواق الذهب الإماراتية، إلا أن احتياطي البنك المركزي من المعدن الأصفر جاء في المرتبة الثامنة عربيا عند 57,6 طنا، مثلت 3,2٪ فقط من الاحتياطي الأجنبي، وبعدها قطر بـ 56,7 طنا، ثم الأردن بـ43,5 طنا، تلتهم سورية، والمغرب، وتونس، والبحرين، وأخيرا اليمن مع احتياطي 1,6 طن من الذهب في المرتبة 100 عالميا.

أسعار الذهب في السوق الكويتي

- **(عيار 24) سعر الغرام بـ 16,919 دينارا.**
- **(عيار 22) سعر الغرام بـ 15,523 دينارا.**
- **(عيار 21) سعر الغرام بـ 14,819 دينارا.**
- **(عيار 18) سعر الغرام بـ 12,702 دينارا.**
- **سعر (الأونصة) بـ 526,172 دينارا.**